أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000-2014-

أ. قشرو فتيحة
جامعة البليدة 02

ملخص: تحاول هذه الدراسة معرفة أثر تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية، الخاصة والتقليدية) على حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، من خلال النمذجة القياسية لها خلال فترة الدراسة (2000-2014)، ثم على ضوء نتائج هذه الدراسة تقديم جملة من السبل والآليات التي من شأنها تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الزيادة من حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الكلمات الدالة: الصادرات خارج المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمذجة القياسية.

Résumé :Cette étude a pour objet de connaitre l'impact de l'évolution du nombre des PME (publiques, privés et artisanales) sur le volume des exportations hors hydrocarbures en Algérie à travers une étude économétriques pendant la période de notre recherche (2000-2014), ce qui nous a permis de fournir des outils et des moyens nécessaires afin de renforcer le rôle des PME dans l'augmentation de volume de ces exportations en Algérie.

Mots clés : exportations hors hydrocarbures, petite et moyen entreprise (PME), modélisation économétrique.

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغا في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونها تساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض من حدة البطالة وخلق القيمة المضافة، لذلك كان لزاما على الدول أن تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تفعيل دورها في الاقتصاد من خلال الدعم المالي وبرامج الـــتأهيل وسن القوانين الازمة لذلك، وقد بادرت الجزائر على غرار بقية الدول بالاهتمام بهذا القطاع من خلال إصدارها للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

من خلال هذه الزاوية تحاول هذه الدراسة معرفة العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وذلك بالإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع التصديري خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والالمام بجوانب الموضوع سوف تتطرق هذه الدراسة الى المحاور التالي:

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ثالثا: النمذجة القياسية لأثر نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات

رابعا: ضرورة دعم توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير خارج المحروقات.

أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من المفاهيم الغامضة التي يختلف المفكرين في تعريفها بسبب اختلاف الدراسات والأبحاث والمعايير والمقاييس المعتمدة في تحديدها سواء كان كمي (العمالة، رأس المال، معامل رأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال) أو كان نوعي (الملكية، الاستقلالية، الحصة من السوق، التنظيم ومعيار محلية النشاط)،اختلاف ظروف وخصائص كل دولة، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجيلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان[1].

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرفها الاتحاد الأوروبي على أنها: "كل مؤسسة مستقلة ماليا، تشغل أقل من 250 عاملا، وبرقم أعمال لا يتجاوز 40 مليون أورو"[2]اعتمد التعريف على ثلاث معايير أساسية والتي تتعلق بكل من عدد العمال، رقم الأعمال والاستقلالية، وهو نفس السياق الذي اعتمده المشرع الجزائري في تعريفه لهذه المؤسسات.

أما البنك العالمي فيرى بأنها "تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملا في الدول النامية، وأقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة" ويصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة"[3]. وما يلاحظ على هذا التعريف أنه أخذ بمعيار عدد العمال في تعريف المؤسسات المصغرة والمتوسطة، وفرق في ذلك بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وعن بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي فيعرفها بأنها " مؤسسات مستقلة في الملكية والإدارة ولها نسبة محدودة من السوق"[4]. وقد اتخذ هذا التعريف معيار الاستقلالية في الملكية والتسيير.

2-أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف سياسات جميع البلدان لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي[5]:

- خلق مناصب عمل جديدة هذا بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو عند توظيف الأفراد فيها.
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، حيث يصبح الأفراد يعملون وينتجون فرديا وجماعيا.
- المساهمة في تنمية الاقتصاد من خلال محاربة البطالة وتزويد الاقتصاد بمختلف السلع والخدمات.
- استعادة حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى.
- دمج المسرحين من مناصبهم من المؤسسات الكبرى بسبب الإفلاس.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب ما يقارب 90% من المؤسسات التي تكون النسيج الصناعي لأغلب الدول، بسبب ما تتسم به من الخصائص والتي نذكر منها ما يلي[6]:

أ- سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد عنصر السهولة في إنشائها من الانخفاض النسبي في احتياجها لرؤوس الأموال، حيث تعد الموارد والمدخرات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الأساسي في التمويل مقارنة بالتمويل الخارجي وفي الغالب يقتصر هذا الأخير على القروض المقدمة من الأصدقاء والأقارب.

ب- مرونة الإدارة: تعكس مرونة الإدارة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع ظروف العمل المختلفة، والتي ترجع إلى الجوارية proximité في الإدارة، وهذا لقرب المدير من العمال، وكذا بساطة الهيكل التنظيمي، فاتخاذ

القرارات وتنفيذها يتم بشكل سريع، وبالتالي فهذه أكثر قدرة على التكيف وتقبل التغيير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.

ج- مكملة ومغذية للمؤسسات الكبيرة: تعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعم للمؤسسة الكبيرة من خلال المناولة، والتي تعكس نوعا من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية كبيرة ومؤسسات مقاولة من الباطن sous-traitantes وهي في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهو ما يمنحها قدرة على التكيف مع شروط التعاون في شكل وسيط إنتاجي أو في شكل متخصص في إنتاج أحد مكونات المنتج الرئيسي للمؤسسة الكبيرة.

د- المساهمة في تحقيق التكامل والتوازن الجهوي: تتميز هذه المؤسسات بكثافة الانتشار الجغرافي والقدرة على تنمية المناطق الريفية والمعزولة، وتحقيق استفادتها من عدة خدمات كما تسمح في هذه المناطق بتوفير مناصب العمل وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لأصحابها.

ه- القدرة على الإبداع والابتكار وقرب العميل من المورد: وهذا راجع التخصص الشديد في العمل ما يسمح بالتحكم في عملية الإنتاج مما يؤدي إلى خلق قدرات إبداعية وابتكاريه تسمح من تطوير المنتجات. كما يستطيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطوير علاقات شخصية جيدة مع العملاء والموردين، مما يزيد من رضا وولاء هؤلاء الأطراف، وهذا ما يجعل هذا النوع من المؤسسات أكثر قدرة على البقاء والاستمرار.

ز- قدرة أكبر على التوظيف وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا حيث تستخدم تقنيات بسيطة في العمل كما تتميز بكونها معبئ فعالا للموارد البشرية لكونها تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهارته والتي لا تكون في العادة ذات اختصاص كبير، خاصة في القطاع الصناعي، حيث يعتمد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة كأحد أهم عناصر الإنتاج في هذه المؤسسات.

بالإضافة إلى خصائص أخرى تمنحها التمتع بنقاط قوة مهمة وهي كالتالي:

- ✓ الاستقلالية في الإدارة[7]
- ✓ صغر الحجم وقلة التخصص في العمل
- ✓ ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع
- ✓ الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان والقدرة على حركية اليد العاملة ومرونة التغيير بسرعة أكبر من المشاريع الكبيرة[8]
- ✓ تعتبر مركزا لتعبئة الادخار الخاص أي أنها أداة فعالة لتنمية المدخرات الصغيرة
- ✓ إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات لأن العاملين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[9]
- ✓ استخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبير فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة تسجل انطلاقها وتشغيلها، وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية الوطنية.
- ✓ تعتبر مراكز تدريب ذاتية للعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرات[10].

من خلال ما سبق، فإن تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسمات الإيجابية السابقة الذكر لا ينفي حسب بعض الباحثين باتصافها كذلك ببعض السمات القليلة التي يمكن أن يكون لها أثرا سلبيا والتي تتعلق مثلا بارتباط الملكية بالإدارة فكون أن

صغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم مما يجعل كفاءة عملية تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوقف في غالب الأحيان على خبرة المدير المالك والتي تكون في غالب الأحيان كذلك غير كافية.

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي:

بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة أن ما يقارب 20.5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي بنسبة98 % والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية، وهو ما يعطيها دورا هما في النشاط الاقتصادي كما يلي:

4-1-دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية:

إن الصناعات الاستهلاكية لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير هذه الصناعات لتلبية الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، وهذا ما يمكننا ملاحظته حتى في الجزائر إذ هناك عدد كبير من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية .وهذا ما يؤدي تدريجا لو يتم الاهتمام به بصورة جيدة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

4-2- دورها في تحقيق التكامل الصناعي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأساس الرئيسي لأنشطة الصناعة التحويلية لتنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة،. وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي .إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100 % بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة .

4-3- دورها في تحقيق التنمية المحلية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات نشاطات اقتصادية محددة مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية نذكر من بين أهمها:

- امتصاص البطالة على المستوى الداخلي :إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي.

- تحقيق التوزيع العادل للدخل: بانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري:

وفيما يتعلق بالمشرع الجزائري فقد وافق تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 01-18 والمؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، وتُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا القانون كما يلي:

هي كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تستخدم من 01 إلى 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار"[11]. ولم يكتف المشرع الجزائري في بيان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند هذا الحد، بل ميز أيضا بين كل من المؤسسات المتوسطة، المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المصغرة عل النحو التالي[12]:

- المؤسسات المصغرة هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 09 عمال، رقم أعمالها بين 10 – 20 مليون دج وحصيلتها السنوية تتراوح بين 01-10 مليون دج.
- المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا ورقم أعمالها ما بين 20-200 مليون دج ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 10 – 100 مليون دج.
- المؤسسات المتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا ورقم أعمالها ما بين 200 مليون و02 مليار دج ومجموع حصيلتها السنوية بين 100-500 مليون دج.

والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القانون الجزائري

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليار دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 12/15 /2001، ص: 6.

2- دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من خلال القانون رقم 01-18 والمؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديد جملة من التدابير لمساعدتها ودعم ترقيتها، وتهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى ما يأتي:

- ✓ إنعاش النمو الاقتصادي؛
- ✓ إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطوّر والتكيف التكنولوجي؛
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛

- ✓ ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضّل وتشجّع الإبداع والتجديد وثقافة المقاولاتية؛
- ✓ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- ✓ تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ✓ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قامت السلطات الجزائرية بخلق وتكليف العديد من الأجهزة والبرامج لتحقيق هذه الأهداف وتشجيع ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لذلك شهدت السنوات الأخيرة طفرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانتقل من 160285 مؤسسة سنة 2000 إلى 852053 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 وما يُلاحظ هو ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية من 159507 مؤسسة سنة 2000 بحصة 99.51% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 851511 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 بحصة 99.94%. في حين انخفض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 778 مؤسسة سنة 2000 بحصة 0.49% إلى 542 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 بحصة 0.06%[13].

انطلاقا من هذا التحليل ونظرا لأن ترقية صادرات سلع وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت احدى أهم الأهداف من وراء دعم انشائها ونموها ستحاول الدراسة القياسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إظهار العلاقة بين نمو هذه المؤسسات بمختلف أنواعها (خاصة، عمومية، تقليدية) وبين نمو حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وإن وجدت علاقة صريحة فهل ستكون في مستوى ما كان ينتظر من هذه المؤسسات؟

ثالثا: النمذجة القياسية لأثر نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات

1- متغيرات الدراسة القياسية:

لدراسة أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات، نعتمد على نموذج مكون من الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع بالإضافة إلى متغيرتين تفسيريتين هما (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (02): بيانات الدراسة القياسية

	الصادرات خارج المحروقات EXHH (مليار دولار)	عدد المؤسسات ص م العمومية NPMEP	عدد المؤسسات ص م الخاصة والتقليدية NPMEPRA

159507	778	0,61	2000
244570	778	0,64	2001
261075	778	0,73	2002
287809	778	0,67	2003
312181	778	0,78	2004
341914	874	0,9	2005
376028	739	1,18	2006
410293	666	1,33	2007
518900	626	1,93	2008
586903	591	1,06	2009
618515	557	1,52	2010
658737	572	2,06	2011
711275	557	2,06	2012
777259	557	2,01	2013
851511	542	2,81	2014

المصدر: -المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS)، 2015.

-النشريات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموقع وزارة الصناعة خلال الفترة 2000-2014

كما أن قيم هذه المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم العشري بناءا على فرضية خطية النموذج والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$Exphh - f(Npmep, Npmepra)$$

حيث أن:

Exphh: حجم الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

Npmep: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بالجزائر.

Npmepra: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية بالجزائر.

2-تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تمت الاستعانة ببرنامج Eviews8 فكانت النتائج كما يلي*:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

Exphh = -2.417 - 0.630 (Npemp) + 0.760 (Npempra)
(t*) -0.728 -0.875 3.135
R^2 = 0.8652, $\bar{R}^2$ = 0.8427, F = 38.51 , Dw = 1.929

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

(t*): إحصائية (Student) المحسوبة.

3- التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

من خلال نتائج عملية التقدير أعلاه نلاحظ أن إشارة مغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سالبة وهي مخالفة للتوقع من أن هذه المتغيرة ستكون على علاقة طردية بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية، كما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) لمعامل متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت (T_c=0,875) بالقيمة المطلقة هي أقل

من القيمة المجدولة (T_t=2,179) عند مستوى معنوية (5%) مما يعني القبول بفرضية العدم أي أن معامل متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية معنويا لا يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أن اشارة متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية موجبة وهي موافقة للتوقع من أن هذه المتغيرة ستكون على علاقة طردية بالصادرات خارج المحروقات الجزائرية، كما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) والتي كانت (T_c=3,135) بالقيمة المطلقة هي أكبر من القيمة المجدولة (T_t=2,179) مما يعني القبول بالفرضية البديلة أي أن معامل متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية معنويا يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%. تدفع هذه النتائج إلى ضرورة تحسين النموذج وذلك بحذف متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نظرا لكونها غير معنوية إحصائيا.

4-تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

وبحذف متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية جاءت نتائج التقدير على النحو التالي*:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

Exphh = -5.272 + 0.950 (Npempra)
(t^*) -8.674 8.811
R^2 = 0.8565 , F = 77.648 , Dw = 1.899

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج.

(t^*): إحصائية (Student) المحسوبة.

5-التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

من نتائج عملية التقدير الموضحة في الجدول أعلاه، وبالنظر إلى اختبار (Student) يتضح أن الثابت معنوي كون القيمة المحسوبة لاختبار (Student) الموافقة له والتي بلغت (8,674) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة (2,160) عند مستوى معنوية 5%، كما أن معامل متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية هو الأخر أيضا معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (Student) الموافقة له والمقدرة بـــ (8,811) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة (2,160).

ومن جهة أخرى وبمقارنة قيمة اختبار (Fisher) المحسوبة والتي بلغت (77,648) بالقيمة المجدولة المستخرجة من جداول (Fisher) المقدرة بـــ (4,60) عند مستوى معنوية 5%، يتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي فالنموذج معنوي ككل. كما أن القدرة التفسرية للنموذج كانت جيدة؛ فمن خلال معامل التحديد والذي بلغت قيمته (R^2=0.8565) يتضح لنا أن متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية تفسر التغيرات التي تطرأ على الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014) بنسبة تقدر بـــ 85,65%.

أما فيما يتعلق باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، فبالاعتماد على اختبار Durbin et Watson أظهرت نتائج عملية التقدير أن (DW = 1.899)، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة واحدة (1) لمستوى معنوية 5% نلاحظ أن قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:

القيمة الدنيا (d_1=1.08)، القيمة العليا (d_2=1,36)، ومنه القيمة (4-d_2=2.64) والقيمة (4-d_1=2.92)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (1.899) تقع ضمن المجال $[d_2; 2]$ و هذا يعني قبول الفرضية (H_0) أن أخطاء النموذج المقدر غير مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى

هذا وقد أثبت اختبار CUSUM of squares أن معالم النموذج المقدر مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في النموذج القياسي المقدر، حيث نلاحظ أن الرسم البياني لاختبار CUSUM of squares بالنسبة للنموذج المقدر فهو داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%). وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نتائج اختبار CUSUMQ لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والخاصة على الصادرات خارج المحروقات

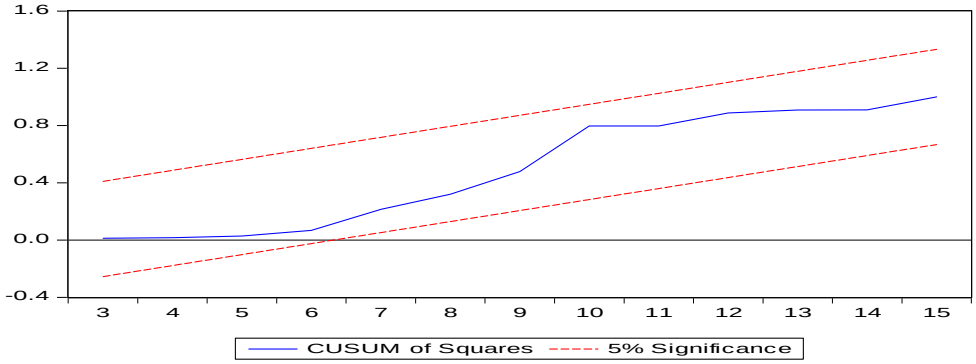

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على برنامج Eviews8.

6- التحليل الاقتصادي لنتائج نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات

أوضحت العلاقة المقدرة لنموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية على الصادرات خارج المحروقات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية تؤثر على الصادرات خارج المحروقات بمرونة بلغت (0,95)، بعد استبعاد متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وعليه فإن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية بـــ (1%) سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بـــ (0,95%). وتدل هذه النتائج على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية تعتبرا محددا للصادرات خارج المحروقات الجزائرية وتساهم في شرح سلوكها، وما يفسر هذا أن:

رابعا: ضرورة دعم توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير خارج المحروقات

تدفع نتائج النموذج القياسي لتقدير أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية ، الخاصة والتقليدية) على الصادرات خارج المحروقات إلى التأكيد على أهمية الرابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية والصادرات خارج المحروقات الجزائرية ، حيث أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و التقليدية يتماشى مع تطور الصادرات خارج المحروقات (الزيادة في نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية بـــ 1% تؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات بـــ 0.95 %)، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي أظهرت الدراسة القياسية عدم تأثيرها في تطور الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يؤكد دور القطاع الخاص عموما في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد، والامكانيات والمبادرات التصديرية التي يمكن أن يقدمها.

وهو ما يدفع بنا فيما يلي إلى تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، لننتقل في الفرع الثاني إلى تحليل مساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات.

1-تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

تظهر أهمية القطاع الخاص في الجزائر من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

	القطاع العمومي	الحصة (%)	القطاع الخاص	الحصة (%)	إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات
2000	457.8	25.23	1356.8	74.77	1814.6
2001	481.5	23.58	1560.2	76.42	2041.7
2002	505	23.12	1679	76.87	2184.1
2003	550.6	22.61	1884.2	77.39	2434.8
2004	598.65	21.81	2146.75	78.19	2745.4
2005	651	21.59	2364.5	78.41	3015.5
2006	704.05	20.44	2740.06	79.56	3444.1
2007	746.86	19.13	3153.77	80.79	3903.63
2008	760.92	17.55	3574.07	82.45	4334.99
2009	816.8	16.41	4162.02	83.59	4978.82
2010	827.53	15.02	4681.68	84.98	5509.21
2011	923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.8
2012	793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.4
2013	893.24	11.70	6741.19	88.30	7634
2014	1187.93	13.93	7338.65	86.06	8527

Source : Ministère de l'industrie et des mines, direction général de la veille stratégique, des études économique et des statistiques, bulletin d'information, statistiques de la PME, 2013-2016.

شكل رقم (02): تطور نسبة مساهم القطاع الخاص ف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

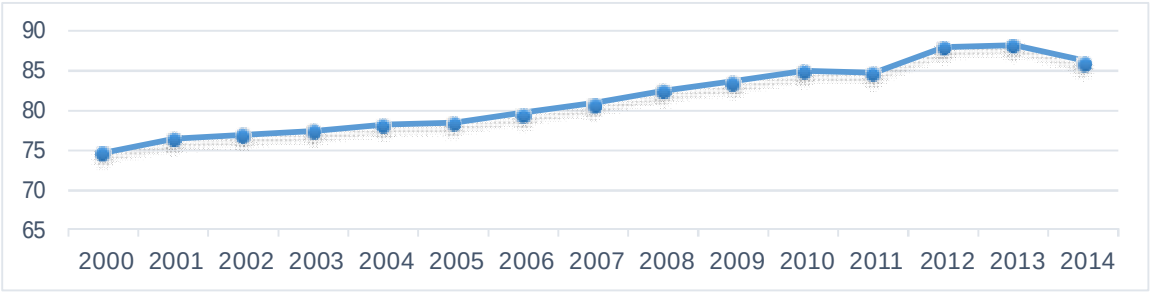

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول أعلاه، وفي مقارنة بين مساهمة كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، يتضح أن النسبة الأكبر تعود للقطاع الخاص بنسبة بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة (2000-2014)

81.36 %، حيث عرفت هذه المساهمة تزايد من سنة لأخرى، فبعدما كانت سنة 2000 تبلغ 74.77 %، عرفت معدلات نمو إيجابية وصولا إلى 88.3 % سنة 2013 كأعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة، لتشهد سنة 2014 تراجعا طفيفا إلى 86.66 %.

2- تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الصادرات خارج المحروقات

رغم ما أثبتته الدراسة القياسية حول العلاقة الموجبة بين نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية ونمو الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواقع لا تزال ضئيلة جدا في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، رغم التحسن الذي شهدته هذه المساهمة في السنوات الأخيرة إذ بلغت سنة 2014 نسبة 2.98 % بعدما كانت سنة 2007 لا تتعدى 1.7 %[14]، وهو ما يدفعنا للقول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تدخل حقيقة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما لم ينمو بالشكل الذي يسمح له بالمساهمة في الصادرات خارج المحروقات والتأثير عليها، ويمكن تدعيم هذا التحليل من خلال التعرف على المجالات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقارنتها بمجالات التصدير خارج المحروقات في الجزائر، وهذا من خلال الجدول التالي:

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)	نوع الصادرات خارج المحروقات	النسبة (%)
الخدمات	50.63	منتجات نصف مصنعة	84
البناء	32.15	منتجات التجهيز الصناعية	0.5
الصناعة التحويلية	15.72	سلع غذائية	11.5
الفلاحة	1.01	سلع غير غذائية	0.3
محروقات، طاقة، مناجم وخدمات مرتبطة بها	0.49	مواد خام	4

جدول رقم (06): مقارنة بين توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: -الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.

- Ministère de l'industrie et des mines, direction général de la veille stratégique, des études économique et des statistiques, bulletin d'information, statistiques de la PME, 2014.

يتضح من الجدول التالي بأن الصادرات الجزائرية تأخذ توجه كبير نحو السلع نصف المصنعة وتمثل أكثر من 84 %، بعدها السلع الغذائية بنسبة 11.5 %، تليها المنتجات الخام 4 % ثم منتجات التجهيز الصناعية بنسبة 0.5 %، و في الأخير السلع غير الغذائية بنسبة 0.3 %، بالمقابل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوجه نحو قطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة 32.15% و الخدمات بـــ 50.63 %، اللذان لا يقدمان أية قيمة تصديرية، وقطاع الصناعة لا يتجاوز نسبة 15.72 %، وهو ما لا يسمح بالتوجه نحو النشاط التصديري وبلوغ مراحل متقدمة منه على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، .

حيث يمكن ارجاع ضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد عموما وفي قطاع التصدير خاصة إلى الأسباب التالية.

1- التوجه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مايزال غير كاف وأحيانا غير واضح التوجهات والأهداف.

2- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار باقي المؤسسات في الجزائر من مشكل العقار الصناعي.

3- السياسات والتحفيزات الجبائية المقدمة لهذه المؤسسات تبقى غير محفزة[15].

4- بطيء وتيرة عمل برامج التأهيل الموجهة لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5- غياب ثقافة المقاولاتية لدى الشباب [16].

عدم اتباع هذه المؤسسات لآلية الذكاء الاقتصادي[17]، والتي تتطلب على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر ما يلي[18]:

- مخطط اتصال يشترك فيه جميع موظفي المؤسسة.
- توفر نظام إعلام فعال.
- توفر بنك معلومات متعلقة بالمجال الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي.
- وضع شبكة تبادل المعلومات بين المؤسسة والهيئات والمنظمات المكلفة بالإعلام الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي وتحليل المعطيات المتعلقة بها.

- نتائج الدراسة:

رغم ما اظهرته نتائج الدراسة القياسية حول وجود علاقة موجبة بين نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية وحجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة (الزيادة في عدد هذه المؤسسات بـــ 1% يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات بـــ 0,95%)، إلا أن تحليلنا للمساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات بين مدى تواضع هذه المساهمة (بلغت سنة 2014 نسبة 2.98 %).

كما اتضح لنا أن توجه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالأساس هو نحو السلع نصف المصنعة، بينما توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو بالدرجة الأولى نحو قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 32.15 % والخدمات بنسبة 50.63%، الذين لا يقدمان أي قيمة تصديرية فعلية.

وعليه وفي إطار دعم توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو القطاع التصديري نقدم جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور هذه المؤسسات في الصادرات خارج المحروقات كالتالي:

- توصيات الدراسة:

-ضرورة إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إطار قانوني جديد، بهدف إنعاش وتطوير هذا النوع من المؤسسات التي تمثل إحدى رهانات التنمية والتصدير خارج المحروقات في الجزائر، وذلك من خلال مختلف إجراءات التحفيز والمرافقة.

- تفعيل ميكانيزمات التشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين، في وضع سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا ميكانيزمات تقييم هذه السياسات.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتجهة نحو نشاط التصدير عليها اتباع آلية الذكاء الاقتصادي، التي توفر لها المراقبة المستمرة والنشطة للمحيط التكنولوجي، الصناعي والتجاري، والذي يمكنها من البحث وتحليل الفرص التصديرية الممكن استغلالها.

- في مجال العقار الصناعي من الضروري إنشاء مناطق صناعية ذات الأولوية للتنمية في الهضاب العليا والجنوب، تحقق الاندماج والتكامل بين الصناعة والفلاحة وتشجع التوجه التصديري، مع ضرورة منحها امتيازات ضريبة خاصة لتشجيع الاستثمار بها.

- في مجال التأهيل، يجب تنشيط البرنامج الوطني للتأهيل وتطوير الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) القائمة عليه.

- اتباع سياسة لإبراز وتشجيع المتفوقين الاقتصاديين، وخاصة المنتجين المتوجهين نحو نشاط التصدير.

- صياغة سياسة جبائية أكثر تحفيزا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وخاصة المتجهة نحو التصدير

- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم ونشر ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وتحفيزهم.

الهوامش:

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة-مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة يومي: 15 ــ16 نوفمبر 2011

[2] Olivier Torres, LES PME, DOMINIS Flammarion, paris, (sans mentionner la date), p : 04.

[3] خير الدين معطى الله وكواحلية يمينة، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و18 أفريل 2006، ص:30.

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، عمان، دار الصفاء للنشر، 2000، ص:16.

[5] عبد القادر عوينات وعبد الرزاق حميدي، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة-مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-) ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص:03.

[6] أنظر :

- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 30-31.

- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية؛ الواقع والمعوقات: حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011، ص: 66-67.

- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2009، ص :25.

- برباش توفيق، محاضرات في اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة ثالثة ليسانس: تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

[7] عبد الحميد مصطفى ابو غانم ادراة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص12.

[8] العابد برينيس شريفة، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر المجلة العلمية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، جامعة الجزائر3، ص:12، 2013.

[9] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 29.

[10] أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص : 38

[11] قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[12] بلوناس عبد الله، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية)، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و18 أفريل 2006، ص: 126.

[13] -Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °6, statistiques 2001-2006.
-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °14, Statistiques 2007-2008.
-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °18, Statistiques 2009-2010.
-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °23, Statistiques 2013.
-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °23, Statistiques 2014.
-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °27, Statistiques 2015.
-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, n °28, Statistiques 2016

* للمزيد من التوضيح حول نتائج التقدير أنظر الجدول رقم (04) في الملحق رقم (04).

* للمزيد من التوضيح حول نتائج التقدير انظر الجدول رقم (05) في الملحق رقم (04).

[14] من إعداد الطالبة بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف:

- المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS)
- وزارة التجارة.

[15] Rachid Allouche, la problématique de diversification des exportations algériennes, revue de registre du commerce : indicateurs et statistiques, Alger, 2015, page : 31

[16]Revue « MUTATIONS », chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI), n° 94, Alger, 2016 ; Page :07.

[17] Rebai Amel, l'intelligence économique un développement et une pérennisation pour nos PME, Revue « ATOUT PME », édition de l'agence nationale de développement des PME (ANDPME),n°02 ? Décembre 2015, page : 17.

[18] Ibid.